

Distr.: General
28 June 2011
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١١

جنيف، ٤-٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١

البند ٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

رسالة مؤرخة ٦ حزيران/يونيه ٢٠١١، موجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أطلب تعميم التقرير المرفق، الصادر عن الاجتماع التحضيري الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن موضوع "تحديات التعليم الرئيسية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: المدرسون والجودة والإنصاف"، بوصفه وثيقة من وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تمهيداً لأن ينظر فيه المجلس في دورته الموضوعية لعام ٢٠١١، في إطار البند ٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقت (انظر المرفق).

وقد عقد الاجتماع يومي ١٢ و ١٣ أيار/مايو ٢٠١١ في بوينس آيرس، في إطار الاستعداد للاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي سيركز على التعليم. وجاء الاجتماع التحضيري الإقليمي ليشكل مجهوداً بارزاً في هذا الخصوص. وتعتقد الأرجنتين أن التقرير سيشكل بدوره أسهماً له قيمته في المناقشات المزمع إجراؤها في إطار الاستعراض الوزاري السنوي المرتقب في جنيف.

(توقيع) خورخي أرغيو

السفير فوق العادة المفوض

الممثل الدائم

* E/2011/100 و Corr.1.



مرفق الرسالة المؤرخة ٦ حزيران/يونيه ٢٠١١ الموجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

تقرير الاجتماع التحضيري الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن موضوع "تحديات التعليم الرئيسية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: المدرسون والجودة والإنصاف" المقدم من أجل الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١١

موجز

في إطار الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، عُقد في بوينس آيرس، الأرجنتين، يومي ١٢ و ١٣ أيار/مايو ٢٠١١، اجتماع تحضيرى إقليمى بشأن موضوع "تحديات التعليم الرئيسية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: المدرسون والجودة والإنصاف". وقد استضاف الاجتماع حكومة الأرجنتين بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وقد ضمت هذه الفعالية الرفيعة المستوى وزراء من المنطقة ومهنيين في مجال التربية وشركاء إنمائيين إلى جانب ممثلي المجتمع المدني والخبراء، واستهدفت الوقوف على النهج المتكاملة والسياسات العملية التي يتولى المجلس الاقتصادي والاجتماعي تعزيزها في سياق الاستعراض الوزاري السنوي، وخاصة ما يتصل بالدور الذي يمكن أن يؤديه التعليم في المساهمة في تحقيق جميع الغايات الإنمائية للألفية.

أما الرسائل الرئيسية التي نشأت عن الحوار فتشمل ما يلي:

جدول أعمال التعليم في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- تم إحراز تقدم في: توسيع وتحسين تعليم الطفولة المبكرة؛ وسبل الحصول على التعليم، وضمان تعميم إكمال مستوى التعليم الابتدائي؛ وزيادة سبل الالتحاق بالتعليم الثانوي، وتضييق الثغرات الفاصلة بين الجنسين، وخفض معدلات الأمية بين

- صفوف أصغر شرائح السكان سنًا وإضفاء زيادات في الإنفاق على التعليم
- مع ذلك: فما زال تحسين نتائج التعلُّم يمثِّل إشكالية فضلاً عن وجود مشاكل ملموسة تتصل بحالة اللامساواة

التحديات الجديدة المتعلقة بالإنصاف: إكمال التعليم الابتدائي؛ وتعميم التعليم الثانوي وتدعيم التعليم مدى الحياة لصالح الجميع

- لم يحدث تضيق في الثغرات الضخمة المتصلة بالالتحاق بالمدرسة، سواء من حيث سُبُل الوصول إلى التعليم أو التحصيل أو التعلُّم باعتبار أنها أمور تتحدّد حسب المستوى الاجتماعي الاقتصادي للأسر سواء الأسر ذات الأصول الريفية أو الأسر ذات الأصل الحضري فضلاً عن الأصول العرقية
- ويمثِّل هذا عاملاً حاسماً في تفاقم حالة اللامساواة بين الأجيال

جودة التعليم وتقييم النتائج وتحسين ظروف وأساليب التدريس

- تشهد المنطقة بما أُحرز من تقدُّم سواء فيما يتصل بإتاحة التعليم أو في الظروف الهيكلية لجودة نظمها ومؤسساتها التعليمية. ولكن لم يتم إحراز تقدُّم مماثل في تحسين جودة تعلُّم التلاميذ
- توضّح التقييمات الدولية لنتائج التعلُّم وجود نسبة مئوية كبيرة من البنين والبنات الذين لا يحصلون سوى على جانب ضئيل من المعارف والمهارات المطلوبة
- يحتاج الأمر إلى بذل المزيد من الجهود لتعزيز جودة التعليم في ضوء التحديات والاتجاهات الجديدة بالمنطقة

تدعيم مهنة التدريس والحوافز الكفيلة بتحسين ممارسة هذه المهنة

- لا يمكن أن تنجح السياسات المتعلقة بالمدرسين إلا في حالة رسم أُطر للحوار فضلاً عن إبرام اتفاقات لجعلها قابلة للتنفيذ
- يلزم إيلاء الاعتبار الكافي لآليات التوظيف والاختيار من أجل الانخراط في سلك إعداد المعلمين والالتحاق بمهنة التدريس مع تحسين جودة التدريب الأساسي للمدرس ووضع آليات لاعتماد المؤهلات فيما يتعلق بمعاهد وبرامج التدريب والتطوير المهني بما يكفل مستوى من الإجابة مع استحداث نُظم لتقييم أداء المدرس بالاتفاق مع منظمات المعلمين

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التعليم

- ثمة حاجة لبذل جهود حثيثة ومنهجية وفعّالة من أجل رصد وتقييم استخدامها لمساعدة التعلّم العملي
- إن إتاحة التكنولوجيا لا تضمن استخدامها بل هي لا تعدو الخطوة الأولى في هذا الصدد، فيما يمثّل التدريب المتواصل والمكثّف العامل الأساسي الذي يحدّد إمكانية استخدامها من جانب الطلاب

التجانس بين برامج عمل الوكالات الدولية والحكومات بوصفه عامل تمكين

لا بد للمنظمات المتعاونة أن توائم بين المواضيع وجداول الأعمال الاستراتيجية المتعلقة بما يكفل للتعجيل بتنفيذ أهداف إتاحة التعليم للجميع وتحقيق الغايات الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، وبما يهيئ الظروف المناسبة لإبرام اتفاقات تتم بين بلدان المنطقة وفيما بينها بشأن المهام التي تنشأ في فترة ما بعد عام ٢٠١٥.

أولاً - مقدمة

١ - جاء الهدف الرئيسي للاجتماع التحضيري لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أجل الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ممثلاً في استعراض التقدّم الذي تم إحرازه نحو إحراز غايات جدول الأعمال التعليمي في المنطقة، مع ما يتصل بذلك من التحدّيات وخاصة تلك التي يمكن التصدي لها من خلال التعاون على المستوى الإقليمي.

٢ - وقد ركّز المشاركون في الاجتماع اهتمامهم على معاودة تدارس بعض الجوانب المحدّدة للتعليم في المنطقة وتقاسم الخبرات المتحصلة في بلدانهم وفي منظماتهم. وأخيراً أثّرت بضع قضايا فيما يتصل بالتوافق الذي تم التوصل إليه بشأن جدول أعمال تعليمي جديد لفترة ما بعد عام ٢٠١٥.

٣ - وقد أسهم المشاركون من ذوي العلاقة - أي الحكومات، والمجتمع المدني، ومنظمات الأمم المتحدة والقطاع الخاص في إثراء جدول الأعمال المطروح بالنسبة للسياسة التعليمية في كل دولة بالمنطقة، من خلال تقاسم الخبرات المتحصلة على المستوى الدولي وتعزيز مشاركة عناصر فعّالة جديدة وإقامة شراكات جديدة لتنفيذ جدول الأعمال التعليمي.

الحالة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فيما يتعلق بإتاحة تعليم جيد للجميع

٤ - خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، شهدت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فترة مهمة من النمو الاقتصادي المستدام. وقد لاحت بعض إشارات إيجابية تتصل بتحسين الأحوال المعيشية للسكان، وإحراز إنجازات ملموسة في توسيع التغطية التعليمية وإتاحة سبل الوصول إلى التعليم. ومع ذلك فما زال الأمر ينطوي على حالات من اللامساواة الاجتماعية تتمثل في مشاكل هيكلية معقدة ترجع في جذورها إلى جغرافية المنطقة وتاريخها. وهذه التركيبة ما زالت تؤدي إلى تدعيم الاختلافات فيما يتعلق بإنهاء التعليم الابتدائي والثانوي. وتوضح القرائن الإحصائية أن الثغرات التعليمية الراهنة التي طالما كانت الطابع الذي تتسم به المنطقة تاريخياً يمكن تفسيرها على نحو أو آخر من واقع العوامل الاقتصادية والديمقراطية والاجتماعية والإثنية والثقافية وغيرها.

٥ - وفي هذا السياق، أحرزت المنطقة تقدماً ملموساً في توسيع وتحسين رعاية وتعليم الطفولة بصورة شاملة، وخاصة بالنسبة إلى أشد الأطفال استضعافاً وأكثرهم حرماناً على النحو المقترح من خلال الهدف الأول الذي يقضي بإتاحة التعليم للجميع.

٦ - وفيما يتصل بالغاية الإنمائية الثانية للألفية وبالهدف الأول لشأن التعليم للجميع من حيث الإشارة إلى أن يُكفّل بحلول عام ٢٠١٥ لجميع الأطفال، وخاصة البنات ممن يعيشون في ظروف صعبة، سبل الحصول على تعليم ابتدائي مجاني وإلزامي وذو جودة عالية مع إكمال هذا التعليم، فقد شهدت أوائل عقد التسعينيات ما تحقق في المنطقة التي كادت تتوصل إلى إتاحة تعميم التعليم في المستوى الابتدائي. وبرغم هذا التقدم فإن إكمال المستوى الابتدائي ما زال بعيداً عن الهدف الأمثل. وبعد عقدين من الزمان أصبح الوصول إلى التعليم الابتدائي أوسع نطاقاً في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حيث حقق الكثير من بلدانها، أو بسبيل التحقيق، هدف إكمال تعميم التعليم الابتدائي بالنسبة للفئة العمرية التي تتراوح بين ١٥ و ١٩ سنة. ومع ذلك ففي بعض البلدان ما زال هدف تعميم إكمال هذه المرحلة غاية تلوح في الأفق البعيد.

٧ - وعلى المستوى الثانوي، ومن منظور المنطقة ككل، فإن ٣ من بين كل ١٠ من الشباب ممن هم في سن المدرسة، ما زالوا مستبعدين عن نطاق التعليم الثانوي. ونصف السكان الذين تركوا المدرسة في الآونة الأخيرة (٢٠ إلى ٢٤ سنة) لم يكملوا دراستهم الثانوية. وبرغم أن التقدم على هذا المستوى كان ملموساً، فإن ثمة تقديراً أولياً من شأنه أن يساعد على تقييم الصعوبات المتبقية التي تحول دون تحقيق الهدف الثالث بإتاحة التعليم للجميع. وهذا يتمثل في ضمان تلبية احتياجات التعلم لجميع الشباب والبالغين من خلال

إتاحة سُبُل الوصول المنصفة إلى برامج التعلُّم والمهارات الحياتية الملائمة. وينبغي في هذا السياق النظر إلى العقبات التي تحول دون تطوير التعليم التقني والمهني في المنطقة بوصفها جزءاً من الصورة العامة السائدة.

٨ - فضلاً عن ذلك، فلم يُتَح في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التحوُّل بالنظام التعليمي إلى حيث يصبح آلية فعّالة لتحقيق تكافؤ الفرص. ويعود هذا جزئياً إلى حقيقة أن ثمة عاملاً مهماً يحول دون تحقيق النجاحات والعوائد التعليمية. ويتمثل هذا العامل في البيئة والدخل المتصلين بأصول الأسر المعيشية. بل إن التقدُّم الذي تم إحرازه في العقود الأخيرة فيما يتصل بعناصر الشمول والإتاحة والتقدُّم على مدار المستويات التعليمية المختلفة أدّى إلى نوع من طبقة التعلُّم والإنجاز في النظم التعليمية. وهذه الحالة من اللامساواة كثيراً ما تنعكس على شكل تجزئة وانقسامات طبقية بارزة فيما يتصل بكفاءة وجودة النظام الذي يهيئ سُبُل التعليم.

٩ - ويقتَرِح الهدف السادس المتصل بإتاحة التعليم للجميع تحسين جميع جوانب الجودة في التعليم وضمان الامتياز بالنسبة لها بحيث يحقق الجميع النتائج المعترف بها والقابلة للقياس من خلال التعلُّم، وخاصة فيما يتصل بمحو الأمية وتعلُّم الحساب والمهارات الحياتية التي لا غنى عنها. وفي هذا المجال يصبح التقدُّم أصعب تحقيقاً. ومن هنا يمكن لمستويات التعلُّم التي يحققها التلاميذ أن تكون نهجاً مفيداً في مسألة جودة التعليم. وطبقاً لنتائج الدراسة المقارنة والتفسيرية الثانية التي تمت على المستوى الإقليمي، فإن تلاميذ أمريكا اللاتينية يظهرون أوجه عجز ملموسة في عملية تعلُّمهم. ففي الصف الثالث اتضح أن ٣٦ و ٥٠ من كل ١٠٠ تلميذ كانوا عند مستوى منخفض في القراءة والرياضيات على التوالي. وفي الصف السادس كانت الحالة أفضل، إذ أن ١٩ و ٢٣ طالباً فقط من كل ١٠٠ من الشباب كانوا عند مستوى منخفض في القراءة والرياضيات على التوالي. ويوضِّح برنامج نقاط التقييم الدولية للدارسين وجود مشاكل مشابهة في نفس المجالات، فضلاً عن وجود هوة واسعة مقارنة بإنجازات التلاميذ البالغ عمرهم ١٥ سنة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي برغم أنه ينبغي ملاحظة أن ليس من الممكن إجراء مقارنة بين مجموعتي البلدان دون الإحالة إلى سياق ما.

١٠ - وفيما يتصل بالهدف ٣ من الغايات الإنمائية للألفية، والهدف الخامس بإتاحة التعليم للجميع الذي يسعى إلى القضاء على أوجه التفاوت الجنسانية في مجال التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥، وتحقيق مساواة الجنسين في التعليم بحلول عام ٢٠١٥، مع تركيز على ضمان سُبُل الوصول والإنجاز الكامل والمتكافئ أمام الفتيات في مجال التعليم

الأساسي المرتفع الجودة، توضح المعلومات المتوافرة بشأن معدلات الالتحاق واستكمال التعليم أن المنطقة جنحت إلى ردم الثغرات الفاصلة بين الرجل والمرأة بل يلوح في واقع الأمر وجود مؤشرات مواتية بالنسبة للإناث من السكان ولا سيما عند مستوى التعليم الثانوي.

١١ - مع ذلك فلا ينبغي لارتفاع درجة مساواة الجنسين التي تحققت في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أن يحجب وجود الثغرات التعليمية الواسعة التي ما زالت قائمة عند المستويات الأخرى. كما أن الفروقات الحاصلة في مجال السلك التربوي على صعيد المدارس، القائمة على أساس محل السكن وبالذات على أساس مستويات دخل الأسرة المعيشية، ما زالت تثبت بوضوح وجود تلك الحالات من اللامساواة السائدة في المنطقة. ويكفي إيضاح أن أربعة من كل خمسة من الشباب بين الفئة العمرية ٢٠ و ٢٤ سنة ممن يعيشون في ٢٠ في المائة من الأسر التي تكسب أعلى الدخل هم الذين يكملون المدرسة الثانوية. وعند الطرف الآخر من المعادلة فإن فرداً واحداً فقط من كل خمسة من الشباب في نفس الفئة العمرية ممن ينتمون إلى ٢٠ في المائة من الأسر المعيشية التي تكسب أدنى الدخل هو الذي أتيج له هذا الأمر.

١٢ - و تمثل الأمية بدورها حالة أخرى من حالات اللامساواة التي ما زالت قائمة في المنطقة، فضلاً عن كونها تمثل دليلاً تاريخياً اجتماعياً يتعين أن تتحمل تبعاته شريحة بعينها من السكان. وفيما تم إحراز تقدّم ملموس في معدلات محو الأمية بين صفوف الشباب من السكان، فما زالت المشكلة أبعد ما تكون عن الحل فيما يتصل بالبالغين من السكان، حيث أن ما يقرب من ٤٠ مليون شخص فوق سن ١٥ سنة بالمنطقة ما زالوا يعانون حالة الأمية. وتجدر الإشارة إلى أن الهدف ٤ الذي يقضي بإتاحة التعليم للجميع يدعو إلى إضفاء تحسين بنسبة ٥٠ في المائة على مستويات محو أمية البالغين بحلول عام ٢٠١٥، وخاصة بالنسبة للمرأة، مع تيسير سبل الوصول المتكافئ إلى التعليم الأساسي والمتواصل لصالح جميع البالغين.

١٣ - ويشير فهم التعليم بوصفه حقاً إنسانياً إلى أن الدولة لا بد أن تكون مسؤولة عن ضمان هذا الحق، فضلاً عن مسؤوليتها في تمويل التعليم ضمن سياق تدعيم إتاحة التعليم الحكومي مجاناً للأطفال من كلا الجنسين. ومن شأن تمويل التعليم العام أن يكفل جميع جوانب الحق وهي: الإتاحة والوصول والكفاءة والتكيف.

١٤ - ولقد ظل الإنفاق الاجتماعي العام والإنفاق على التعليم بشكل خاص في حالة نمو منتظم على مدار العقد الماضي ليشكل ٤,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة ككل. وفي بعض بلدان المنطقة كانت مبالغ الإنفاق تمثل نسباً من الناتج المحلي الإجمالي يمكن مقارنتها بما تتبعه البلدان أعضاء منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي وبما تقضي به

القيم التي تقترحها منظمة اليونسكو. ويجدر كذلك التأكيد على أنه خلال الأزمة الدولية الأخيرة التي وقعت في أواخر عام ٢٠٠٨ لم تنقص الموارد العامة المخصصة للإنفاق الاجتماعي في معظم بلدان المنطقة مما خفف من أثر الركود وحال دون تفاقم حالة الفقر ودون تبدد ما تحقق من تقدّم في العقد المنصرم.

١٥ - على أن الطابع المطرد للإنفاق العام على التعليم يحتاج بدوره إلى تسليط الأضواء. إن ربع هذا الإنفاق يتم استثماره لصالح أفقر خمس بينما يتلقى أغنى خمس في هذا الصدد نسبة ١٦ في المائة فقط لا غير. ويلاحظ أن الإنفاق على التعليم مطرد أكثر عند مستوى التعليم الابتدائي مقارنة بمستوى التعليم الثانوي.

١٦ - ويأتي أثر التباطؤ الاقتصادي العالمي ليُمثّل بوضوح مسألة تلقي بغاليتها الكثيفة على جدول الأعمال الإنمائي، كما أن الآثار التي يمكن أن تنجم عنها آثار ملموسة. وغني عن البيان أن هذا يشير بدوره إلى أن المانحين سيكون لديهم أموال أقل، وأن بعض الحكومات سوف تضطر إلى إعادة توجيه الأموال المخصصة للتعليم إلى مجالات أخرى، وقد يُحرّم القطاع الخاص كذلك من رؤوس الأموال وغير ذلك من الموارد اللازمة للعمل على تفعيل جدول الأعمال الإنمائي.

١٧ - ويعد المدرسون العناصر الاستراتيجية في مجال التعليم بحكم مساهمتهم المباشرة في العمليات التعليمية للأطفال والبالغين والشباب، فضلاً عن إرساء الأطر المؤسسية والتربوية الجيدة، ومن ثم يكون إسهامهم في النهوض الشامل بجودة التعليم. وانعكاساً للجهود الإقليمية فإن نسبة التلميذ إلى المدرس في المنطقة تختلف من بلد لآخر برغم أن النسبة على مستوى المنطقة بأسرها ما زالت أقل من النسبة العالمية. ومع ذلك ينبغي النظر إلى هذا الجانب في ضوء القيود التي تفرضها النسبة المرتفعة من السكان الذين ما زالوا مقيمين في المناطق الريفية في كثير من بلدان المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك فهناك نسبة ٨٠ في المائة من مدرسي التعليم الابتدائي ونسبة ٧٣ في المائة من مدرسي التعليم الثانوي يتمتعون بمؤهلات تدريسية. إلا أن هناك كذلك ثغرات كبيرة تفصل بين بلدان المنطقة في هذا الشأن.

١٨ - وفضلاً عن ذلك، فقد ركّزت السياسات التعليمية بالمنطقة على طرح استراتيجيات وإجراءات تنفيذية رامية إلى إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة ضمن إطار التعليم. وقد ركّزت الجهود الرامية إلى تحسين كثافة الحواسيب المستخدمة وتطوير عنصر التواصل في المدارس بالمنطقة على التعليم الثانوي أساساً. وعند هذا المستوى من التعليم بالذات تحقّق التقدّم المرموق، ومع ذلك فالثغرة الفاصلة بين بلدان المنطقة وبين البلدان الأكثر تقدماً ما زالت ثغرة واسعة.

١٩ - ويتسم دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن إطار النظام التعليمي بأهمية خاصة في ضوء الدور الذي تقوم به هذه التكنولوجيات في تضيق الهوة الرقمية، إذ أن معظم التلاميذ المحرومين أكثر من غيرهم اقتصادياً واجتماعياً بين صفوف طلاب المدارس لا يمكن أن تتاح لهم سبل الوصول إلى تلك التكنولوجيات إلا من خلال المؤسسات التعليمية.

ثانياً - مقرر الاجتماع التحضيري الإقليمي

ألف - افتتاح الدورة والخطاب الافتتاحي

٢٠ - كان المتكلمون في الجلسة الافتتاحية هم: ألبرتو أ. سيلوني، وزير التعليم في الأرجنتين، وغونزالو غيتيريز رانيل السفير، نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ وتوماس ستلزر، الأمين العام المساعد لتنسيق السياسات وشؤون الوكالات بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبسكوال غرستنفيلد، مدير مكتب بوينس آيرس ومونتفيدو، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وخورخي سيكيرا، مدير مكتب التربية الإقليمي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اليونسكو وأندريس فرانكو، ممثل الأرجنتين، البونيسييف.

٢١ - وقد أكد جميع المتكلمين دون استثناء على أهمية البنود المطروحة على جدول الأعمال في سياق ضمان ممارسة الحق في التعليم في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. كما قدموا التهئة والشكر إلى حكومة الأرجنتين على التزامها بإزاء أهداف إتاحة التعليم للجميع وجدول الأعمال الإقليمي الذي يقوم على أساس الجهود المشتركة لضمان الحق في تعليم يؤدي إلى تعزيز التنمية الإنسانية والاجتماعية الشاملة والمستدامة.

باء - الجلسة ١: استعراض جدول الأعمال التعليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٢٢ - خلال هذه الجلسة، تكلم ألبرتو سيلوني وزير التعليم في الأرجنتين عن الدور المركزي للدولة في معالجة المسائل المتصلة بالتنمية الوطنية وتشكيل مصير المجتمعات. وأشار إلى استصواب تآزر الجهود في منطقة تجمع بينها قيم مشتركة فضلاً عن وعيها بأهمية العمل المتضام لتحقيق الأهداف المشتركة التي توصل إلى التنمية الاجتماعية لشعوبها، مؤكداً على أنه بينما يشكل الفقر عقبة إلا أنه ليس بالعامل الحاسم فيما يتصل بممارسة الحقوق وموضحة أنه حينما تكون هناك ظروف من الفقر المادي فلا بد من توافر إمكانيات التعليم الجيد مما يتيح لكل تلميذ بصورة كاملة أن ينمي ما لديه أو لديها من إمكانيات ومن ثم فلا غنى عن مواصلة توظيف الاستثمارات العامة بما يضمن تعليماً جيداً.

٢٣ - أما أنا لوسيا دي إميليو، مستشارة اليونسيف الإقليمية للتعليم لمنطقة الأمريكتين والبحر الكاريبي، فقد أكدت الحاجة إلى اتباع سياسة عامة تصل إلى من لا يزالون خارج نطاق النظام التعليمي أو الذين يُحدق بهم خطر ترك هذا النظام. وأشارت إلى الفئة الأولى على أنها فئة "المستبعدين" فيما وصفت الفئة الثانية بأنها فئة "المشمولين بصورة قاصرة" حيث لاحظت أن التدفقات في عمليات الاستبعاد دائماً ما تتصف بطابع الفقر.

٢٤ - ومن جانبه عرض خورخي سيكيرا، مدير مكتب التربية الإقليمية لليونسكو في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، للحاجة إلى المواءمة بين جداول الأعمال وبين الجهود التي تبذلها مختلف كيانات المنطقة وبلدها في مجال التعليم. وأوضح أن سيكون من المستصوب تجميع هذه الجهود بما يكفل تقديم المساعدة الفنية إلى النظم والآليات التي تدعم النظم التعليمية في البلدان الأعضاء من خلال طرح استجابة إقليمية إلى المصالح الوطنية المحددة وأكد على أن تقديم المساعدة التقنية لأنظمة الدعم المذكورة أعلاه من شأنه أن يتيح بالتأكيد للكيانات القائمة في المنطقة أن تحقق هدفها المتمثل في مساعدة عملية صنع القرار.

٢٥ - وقد جمع بين المشاركين الاعتقاد بأن من شأن استعراض للالتزامات المتفق عليها دولياً في مجال التعليم أن يأخذ في اعتباره، بالإضافة إلى الغايات الإنمائية للألفية، أهداف مبادرة إتاحة التعليم للجميع، إضافة إلى الالتزامات والغايات الإقليمية الحالية، فضلاً عن الموائيق المختلفة والبروتوكولات للأمم المتحدة والأمريكتين، التي تم التصديق عليها من جانب دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي توازر التعليم بوصفه حقاً أساسياً من حقوق الإنسان ومن ثم تأتي الحاجة إلى ضمان أن يكون التعليم مجانياً^(١) وشاملاً وغير تمييزي.

(١) يقضي المشروع الإقليمي للتعليم لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بـ "أن مجانية التعليم الحقيقية تمثل مهمة مطروحة باستمرار على مستوى المنطقة، إذ أن الآباء يجدون أنفسهم في كثير من الحالات مضطرين إلى تحمّل التزامات الدولة في تكبّد التكاليف المباشرة، ومنها مثلاً تكاليف القيد المدرسي والتكاليف غير المباشرة مثل التغذية والنقل، فضلاً عن "تكاليف الفرص البديلة" المتكبدة عندما ينتظم الأطفال في المدرسة بدلاً من الالتحاق بسلك العمل والمساهمة في دخل الأسرة. وتُخصّص الأسر الفقيرة نسبة أكبر من إيراداتها لتكاليف التعليم بالمقارنة مع الأسر الأكثر حظاً" (مكتب التربية الإقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التعليم الجيد للجميع: قضية من قضايا حقوق الإنسان، وثيقة معلومات أساسية من أجل الاجتماع الحكومي الدولي الثاني للمشروع الإقليمي للتعليم لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ٢٠٠٧: ٨).

جيم - الجلسة ٢: قضايا أساسية للتقدم التعليمي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: المدرسون وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التعليم

٢٦ - عقدت جلسة العمل الثانية تحت عنوان "قضايا أساسية للتقدم التعليمي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي" ونظرت في مجالين محوريين من مجالات التعليم ضمن حلقتي نقاش منفصلتين: (أ) المدرسون والأبعاد المختلفة من عملهم (والتدريب قبل الخدمة وأثناءها ومسائل الاعتماد والتصديق والمعايير الدنيا والتقييم إلخ)؛ (ب) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها أداة تعليمية تدعم محصلات التعلم.

المدرسون

٢٧ - عمد المشاركون في الحلقة النقاشية التي حملت عنوان "المدرسون" إلى التركيز على آفاق التقدم والتحسين في مجال المدرسين وحرمة التدريس في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أخذاً بعين الاعتبار دورهم ومساهماتهم في تحقيق أهداف التعليم للجميع بحلول ٢٠١٥ على أساس العناصر التي لا بد وأن تظل مدرجة ضمن جدول الأعمال التعليمي بعد عام ٢٠١٥. وضم أعضاء الحلقة النقاشية كلاً من: دينيس ألونزو مازاريغو، وزير التعليم في غواتيمالا الذي ناقش موضوع تعزيز السياسات التعليمية على المستوى الوطني، الأسس والتحديات، وكذلك السيد تيم غوبينغ، وزير التعليم في ترينيداد وتوباغو الذي ناقش موضوع الجوانب الرئيسية لتعزيز السياسات التعليمية على الصعيد الوطني، وكريستيان كوكس مدير مركز سياسات وممارسات التعليم ومدير برنامج الدراسات العليا في قسم التربية بالجامعة الكاثوليكية في شيلي، الذي قدّم عرضاً بشأن الاستراتيجية الإقليمية للمدرسين وصورة المدرس في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في القرن الواحد والعشرين إضافة إلى السيد جيفري بورير نائب الرئيس لشؤون السياسة الاجتماعية في حوار الأمريكتين والمدير المشارك لبرنامج تعزيز الإصلاح التعليمي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي قدّم عرضاً بشأن تحديات التدريس في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأدار الحلقة النقاشية السيد توم ميللر رئيس قسم المعلمين والمواضيع المتقاطعة، اليونسكو، سانتياغو.

تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مجال التعليم

٢٨ - ركزت الحلقة النقاشية التي حملت عنوان "تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مجال التعليم" على مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التطوير التعليمي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك التقدم المحرز نحو تحقيق غايات إتاحة

التعليم للجميع وممارساته وسياساته ونوعيات الاستثمارات التي تُعدّ الأنسب لتلبية احتياجات البلدان في هذا المجال. وضم المشاركون في الحلقة النقاشية كلاً من: لويز غاريبالدي، المدير الوطني للتعليم في أوروغواي الذي قدّم عرضاً عن "استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التعليم وبشأن خطة سيبال بتعميم الحواسيب الشخصية بين الطلاب مع ما يتصل بذلك من سياسات عامة وعمليات للتقييم، إضافة إلى أوجينيو سيفيرين كبير الاختصاصيين بشعبة التعليم في مصرف الأمريكتين للتنمية الذي ناقش موضوع عملية التعليم والتعلّم بوصفها هدفاً يوصّل إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وديديه دي سانتير، المهندس المدني في علوم الحاسوب بجامعة شيلي والمدير السابق لبرنامج الوصلات والتكنولوجيا والمركز التربوي بوزارة التعليم في شيلي، الذي قدّم عرضاً بشأن التقدّم نحو تعليم جيد للقرن الحادي والعشرين، ثم دانييلا تروشو، مسؤولة الشؤون الاجتماعية بشعبة التنمية الاجتماعية في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي قدمت عرضاً عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التعليم في أمريكا اللاتينية: المخاطر والفرص". وتولت إدارة الحلقة النقاشية السيدة باربارا رينولدز، كبيرة مستشاري التعليم في اليونيسيف.

دال - الجلسة ٣: الجودة والإنصاف في مجال التعليم

٢٩ - تناولت الجلسة الموضوعين الرئيسيين المتعلقين بالجودة والإنصاف في مجال التعليم، وما ينجم عنهما من أثر عميق بالنسبة للتنمية الاجتماعية والتعليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

جودة التعليم

٣٠ - القصد من الحلقة النقاشية التي حملت عنوان "جودة التعليم" كان يتمثل في مناقشة السبل الكفيلة بتحسين نوعية التعليم، وهو ما يُعدّ المهمة الأساسية في المنطقة من أجل التحوّل نحو مفهوم الجودة الشاملة، مع تدارس ما إذا كانت محصّلات التعلّم تمثل منطلقاً كافياً في سبيل تحقيق جودة التعليم، وما إذا كان الأمر يستوجب تقييم الجوانب الأخرى من هذه القضية.

٣١ - وقُدّمت عروض من جانب كل من: أتيليو بيسارو، رئيس قسم التخطيط والإدارة والرصد والتقييم/منسق نظام المعلومات الإقليمي بشأن "إطار مرجعي شامل لجودة التعليم" وليوناردو جارنييه، وزير التعليم في كوستاريكا عن "فائدة التقييم الدولي وتطبيقه في تصميم السياسات العامة الوطنية المعنية بالتعليم"؛ وإدواردو أراغوندي، وكيل الوزارة لشؤون

التخطيط التربوي في وزارة التعليم بالأرجنتين عن "لماذا نقيّم جودة التعليم؟"؛ وخورخي مانزي، مدير مركز القياس في الجامعة الكاثوليكية في شيلي عن "التقييمات الدولية وجودة التعليم في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي". وتولّت إدارة النقاش إيلينا دورو، الرئيس المسؤول عن التعليم باليونيسيف، الأرجنتين.

الإنصاف في مجال التعليم

٣٢ - كان محور التركيز في الحلقة النقاشية المعنونة "الإنصاف في مجال التعليم" هو مناط التدخل الرئيسي لمعالجة مسألة عدم الإنصاف في مجال التعليم بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد تدارس المشاركون في الحلقة مساهمة التعليم في التقليل من حالات عدم المساواة وكما تطرّفوا للسياسات الابتكارية والالتزامات الوطنية التي تُعدّ أمراً ضرورياً من أجل تجسير الهوة الفاصلة في مجالات التعليم على صعيد المنطقة.

٣٣ - وضمت الحلقة النقاشية كلاً من روزا هورتادو، مدير المناهج القومية في وزارة التعليم بالإكوادور التي تكلمت عن "بناء توافق الآراء بوصفه أمراً لا غنى عنه من أجل تخفيف حالة اللامساواة وتبني التقدّم في مجال التعليم للجميع"، وكذلك أنا لوسيا دي ميليو، المستشار الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي تكلمت عن "التمييز والاستبعاد في نظم التعليم في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي"؛ ومارتن هوبنهاين مدير شعبة التنمية الاجتماعية في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي تكلم عن المنجزات التعليمية واستمرار حالات اللامساواة بين الأجيال في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وجيم فالور، نائب المدير الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في برنامج الأغذية العالمي الذي قدّم عرضاً بعنوان "معيّار جودة برامج التغذية في المدارس". وتولّى إدارة الحلقة النقاشية نيخيل سيس، مدير مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي للدعم والتنسيق، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثاً - النتائج والتوصيات

ألف - جدول الأعمال التعليمي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: اعتبارات عامة

٣٤ - أحرزت بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقدماً ملموساً وإن كان غير متكافئ في تحقيق الغايات الإنمائية للألفية وأهداف مبادرة إتاحة التعليم للجميع.

٣٥ - وقد تحقّق التقدّم في المجالات التالية:

- توسيع وتحسين الرعاية والتعليم بصورة شاملة للطفولة المبكرة، وخاصة لصالح أشد الأطفال استضعافاً وأكثرهم حرماناً طبقاً للهدف الأول من أهداف مبادرة التعليم للجميع
 - الالتزام بتعميم فرص الوصول إلى التعليم الذي كان يمضي قُدماً منذ أوائل عقد التسعينيات
 - ضمان تعميم إكمال التعليم الابتدائي وهو هدف استطاع عدد كبير من البلدان تحقيقه أو هي على وشك تحقيقه
 - زيادة فرص الالتحاق بالتعليم الثانوي برغم أن ثلاثة من كل عشرة أشخاص ممن هم في سن المدرسة الثانوية بالمنطقة لا يزالون محرومين من هذه الفرصة
 - تضيق الثغرات الفاصلة بين الجنسين: المؤشرات تتحوّل لصالح الفتيات ولا سيما عند مستوى التعليم الثانوي
 - تخفيض معدلات الأمية بين صفوف الأصغر سناً
 - زيادة الإنفاق الاجتماعي الحكومي وخاصة على التعليم إلى ٤,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة ككل
- ٣٦ - ومع ذلك فلا يزال الأمر ينطوي على عدد من التحديات المهمة:
- ثمة صعوبات تواجه تحسين النتائج المتحصلة في مجال التعلّم: التقييمات الإقليمية والدولية للتلاميذ سلّطت الأضواء على مشاكل مماثلة في مجال القراءة والرياضيات والعلوم بالإضافة إلى وجود ثغرات ملموسة في التقدّم المحرز وهو أمر لا يزال بحاجة إلى التصدي له
 - اللامساواة ما زالت هي أكبر التحديات المتبقية في المنطقة. وفيما يتجاوز القياسات التقليدية القائمة على أساس الدخل، ينبغي فهم اللامساواة بوصفها انتهاكاً للحقوق تسبب فيه الحرمان من الحصول على الخدمات الاجتماعية الجيدة ولا سيما الخدمات التي تجسّد الحق في الصحة والتعليم
 - الدور الأساسي للتعليم في تقليل اللامساواة فضلاً عن الحاجة إلى تحسين المعايير عند كل مستوى سيظل عاملاً بارزاً في جدول أعمال التعليم بعد عام ٢٠١٥

- الاستثمارات العامة في التعليم لا بد من الحفاظ عليها ودعمها وإدارتها على مدار السنوات القادمة بحيث تصبح هي الضمان الرئيسي للحق في التعليم وخاصة لصالح أكثر الفئات استضعافاً
- تحديات الإنصاف والجودة في المنطقة لا بد وأن تتطلب من ثم التزاماً مستمراً دون إهمال على مدار الزمن

باء - التحديات الجديدة فيما يتعلق بالإنصاف: إكمال التعليم الابتدائي وتعميم التعليم الثانوي وتدعيم فرص التعلم مدى الحياة للجميع

٣٧ - الإنصاف عنصر جوهري في جودة التعليم. وبرغم ما تحقق من أوجه التقدم بشكل عام في التعليم على مستوى المنطقة، فلم يتحقق تضييق في الثغرات الهائلة التي تشوب إمكانية الوصول إلى الالتحاق بالمدارس فيما يتصل بالإنجاز والتعلم، باعتبار أن هذا يرتبط أساساً بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسر وبالأصول العرقية وبالأصول الريفية أو الحضرية إضافة إلى العنصر العرقي.

٣٨ - هذه عوامل حاسمة فيما يتصل باستمرار حالات اللامساواة عبر الأجيال. فالثغرات القائمة فيما يتصل بالإنجاز التعليمي جديرة بأن تستمر على مدار الحياة على شكل نوعية العمل وسبل الوصول إلى شبكات الحماية الاجتماعية والمشاركة في الحياة السياسية والاندماج في إطار مجتمع المعلومات. والأفراد الذين لم يمضوا سوى سنوات قليلة في المدرسة وأولئك الذين كان تعليمهم ينطوي على إشكالية من حيث الأهمية والعمق والإنصاف والكفاءة والفعالية من المستبعد أن ينعموا بحالة الشمول الاجتماعي أو فرص الحصول على الحقوق الأخرى في سنوات لاحقة.

٣٩ - ويتطلب الحق في التعليم مزيداً من الالتزام الاجتماعي والسياسي، فضلاً عن وجود الآليات الكفيلة بتيسير سبل إنفاذ هذا الحق. ومن خلال رفع مستوى الوعي بالتعليم، بوصفه حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، يمكن تهيئة الظروف التي تكفل إجراء الإصلاحات الداعمة للإنصاف التي ما زالت المنطقة بحاجة إليها.

٤٠ - التوصيات:

- اتباع سياسات اجتماعية فعالة وشاملة لدعم التركيز على السكان المستضعفين ومؤازرتهم على جميع مستويات التعليم
- إيلاء مزيد من التركيز على السنوات الأولى من الحياة ابتداءً من الميلاد وحتى السنوات الثلاث من العمر، وهي فترة لا بد وأن يضطلع فيها التعليم بدور رئيسي،

مع ضمان تعميم فرص الوصول إلى التعليم قبل المدرسة في الوقت المناسب، بعد أن أوضحت التجربة أن الالتحاق المبكر بالمدرسة عند هذه المستويات يمثل عاملاً جوهرياً في تمهيد السبل التعليمية أمام فئات السكان المختلفة في سنوات التعليم اللاحقة

- دعم شمول التعليم وسياسات دمج التلاميذ من ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة ضمن المسار الرئيسي
- تصميم سياسات ثقافية مشتركة ومحددة معنية بشعوب السكان الأصليين بحيث تشمل آليات لتكليف المناهج الدراسية وطرق التدريس مع سياسات الدعم الموضوعية بالتعاون مع المجتمعات المحلية ذات الصلة
- وضع السبل المرنة والدينامية الكفيلة بتدريب وتعليم الشباب والبالغين الذين ينظرون في أمر الانخراط في سلك الدورات التدريبية بغية استكمال تعليمهم الابتدائي والثانوي والالتحاق بسوق العمل
- تعزيز و/أو مؤازرة السياسات الاجتماعية الكفيلة بتدعيم الالتحاق بالمدرسة، ومن ذلك مثلاً اشتراط منح علاوات الإيجار بالانتظام في المدرسة وتفعيل البرامج التكميلية بما في ذلك الوجبات المدرسية والرعاية الصحية وكل ما ييسر أمر التبكير ببدء الانخراط في التعليم مع معالجة السلبيات المختلفة التي تشوب هذا المجال في الوقت المناسب
- الموازنة بين سياسات التعليم وبين السياسات الاجتماعية من خلال تفعيل آليات التنسيق فيما بين الوكالات على مستوى الهيئات الحكومية ومختلف فعاليات المجتمع المدني
- تصميم السياسات التعليمية كي تتبنى تحقيق الإنصاف من خلال تمديد زمن اليوم الدراسي في المدارس بالنسبة للتلاميذ من ذوي السبل المحدودة، وتحسين الهياكل الأساسية والمعدات، وخاصة من خلال إتاحة سبل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبالذات في مجال التعليم الحكومي الذي تتولى الدولة إدارته

جيم - جودة التعليم وتقييم النتائج وتحسين ظروف وأساليب التدريس

٤١ - طرأ تحسُّن على فرص الوصول إلى التعليم في المنطقة، فضلاً عما استجد من تحسُّن على الظروف الهيكلية لنظم ومؤسسات التعليم. ومع ذلك فلم يُحرز تقدُّمٌ مناظر فيما يتصل بتحسين المنجزات التعليمية للطلاب. وهذه المسألة ما برحت تشكل تحدياً مستمراً وأساسياً

أمام المنطقة بما في ذلك ما يتصل بفترة ما بعد عام ٢٠١٥، ومن ثم فهي تقتضي اتخاذ تدابير بعيدة المدى دون تحديد سقف بعينه في هذا المضمار.

٤٢ - وقد أوضحت التقييمات الدولية للنتائج التعليمية أن ثمة نسبة مئوية مرتفعة من الأطفال لا يحصلون سوى كسر ضئيل من المعارف والمهارات المطلوبة. ومثل هذه النتائج المتدنية يمكن تفسيرها جزئياً من واقع العوامل الاجتماعية - الديمغرافية والعوامل الاجتماعية - الاقتصادية التي تعجز المدارس عن تخفيف وطأتها، كما تُفسّر جزئياً بالديناميات الأصيلة التي تشوب هياكل المدارس ذاتها.

٤٣ - ورغم أن تقييمات نتائج التعلّم لا تُلقِي ضوءاً على جميع جوانب جودة النظم أو المؤسسات التعليمية، إلاّ أنّها تُمثّل أداة إرشاد ينبغي تفسيرها في سياق نظرة نقدية على ما تم إنجازه وما تدعو الحاجة إليه حتى الآن.

٤٤ - ولا بد من تأكيد أهمية هذه المسألة. كما ينبغي المضي قدماً نحو توحي مفهوم للجودة يعكس بصورة كافية السياق الإقليمي، ويتيح تحديد وتطوير الجوانب التي ما زالت غير خاضعة للقياس بصورة عامة بل أن بعضها لا يمكن قياسه من الأساس في كثير من الحالات. وهذا ينطوي على تحسين الأدوات المتاحة ووضع آليات جديدة تتميز بالوعي العميق إزاء الجوانب الأخرى وتتيح توليد المعارف المتصلة بحالة الأنظمة التعليمية.

٤٥ - وينبغي كذلك صقل مفهوم جودة التعليم في ضوء التحديات والاتجاهات الجديدة بالمنطقة. وينبغي أن تقوم هذه المهمة على أساس إعلان بوينس آيرس لعام ٢٠٠٧ الذي أكّد فيه الوزراء على أن التعليم يمثّل حقاً إيجابياً وعماماً وأساسياً من حقوق الإنسان، كما قاموا بتعريف الجودة من حيث الإنصاف والأهمية والعمق والكفاءة والفعالية.

٤٦ - التوصيات:

- إحراز التقدّم فيما يتصل بوضع مفهوم أوسع وأشمل لجودة التعليم يأخذ في اعتباره الظروف الإقليمية والمحلية، ويتيح فهماً أفضل للسياقات الاجتماعية والثقافية التي يتم بها أداء النظم التعليمية لمهامها اليومية
- إحراز التقدّم نحو اعتماد ثقافة للتقييم في المنطقة تقصد إلى تغيير وتحسين التعليم، مما ينطوي على استخدام وتحسين آليات التقييم القائمة بالفعل على الصعيدين الدولي والإقليمي وتعزيز التقييمات الوطنية، ووضع أدوات جديدة تتمتع بوعي أعمق إزاء تنوع كل منطقة وكل بلد، فيما تعزّزها بسياسات فعّالة تكفل تحسين الظروف التي يتم في إطارها تنفيذ عملية التعليم والتعلّم

- تعزيز تقييم النوعيات الأخرى من التعلّم التي تكفل تعليماً جيداً ومن ذلك التعليم بشأن السلام والمواطنة والديمقراطية والتنوّع الثقافي. وسوف ينطوي هذا على تحقيق التقدّم فيما يتصل بمؤشرات الجودة التي تتسق مع التعليم وإضافة إلى فهم أوسع للحالة التعليمية على صعيد المنطقة
- وضع نظام إقليمي لتقاسم المعلومات والدراسات المتصلة بنوعية التعليم مع دعم البحوث ونشر نتائجها بين صفوف المسؤولين والمعلّمين وعلى صعيد المجتمعات المحلية

دال - تدعيم مهنة التدريس وحوافزها من أجل تحسين التدريس

- ٤٧ - تتوقف جودة الممارسات اليومية للتدريس في المدارس على عدد من العوامل التي تشمل التدريب وظروف العمل والتزام المدرسين إزاء الأعمال التي يضطلعون بها.
- ٤٨ - ولا يمكن للسياسات المتصلة بالمدرسين أن تنجح إلا إذا ما توافرت لها أطر الحوار والاتفاقات التي تجعلها قابلة للاستمرار. وينبغي إيلاء الاعتبار الدقيق للتجارب التي تكشف عن إمكانيات أوسع لتحويل أساليب التدريس وتتطلب التزاماً مستداماً من جانب الدول وبما يكفل استمرارية تغيير قواعد اللعبة على نحو ما يمكن أن يكون عليه الأمر إذا ما نُفذت سلسلة متوالية من الإصلاحات.
- ٤٩ - وقد دعت اليونسكو وغيرها من وكالات التعاون الدولية مؤخراً إلى اعتماد أُطر نظرية ومبادرات لتحسين مهارات التدريس. ومثل هذه المبادرات توضح ما ينبغي إيلاؤه من اهتمام كافٍ لطرائق التوظيف بالنسبة للانخراط في سلك التدريب التعليمي وتحسين نوعية إعداد المعلمين في مراحل الاستهلاكية، ووضع آليات لاعتماد المؤهلات بالنسبة إلى مؤسسات وبرامج التدريب والتطوير المهني. بما يكفل تحقيق مستوى من الكفاءة ويخلق نظاماً لتقييم أداء المدرسين وذلك بالاتفاق مع منظمات المعلمين.
- ٥٠ - التوصيات:

(أ) السياسات التي تهدف إلى تحسين التدريب الاستهلاكي للمدرس لا بد وأن تقوم بالتالي:

- تعزيز التدريب التربوي والتنظيمي على السواء
- إتاحة الفرص من أجل ممارسة التدريس في فترة مبكرة

- تهيئة سبل التدريب على التقييم الذاتي للأداء داخل حجرة الدراسة وتأمّل ما ينجزه المرء نفسه من أعمال
- تبني شعور مهني من شأنه تعزيز العمل التعاوني والالتزام الشخصي والحوار مع المجتمع المحلي
- تهيئة سبل التدريب المتواصل من أجل ممارسة التدريس في سياقات متنوعة اجتماعياً و/أو ثقافياً. بما يستجيب مع محددات المنهج الدراسي الوطني فيما ينمي شعور الاحترام والاعتراف بالنسبة إلى الخصائص المحددة للمجتمعات المحلية المختلفة
- وضع آليات تكفل اعتماد المؤهلات للمؤسسات والبرامج ذات الصلة
- (ب) السياسات الرامية إلى تحسين إعداد المعلمين أثناء الخدمة والممارسات التعليمية لا بد أن تقوم بالتالي:
 - خلق الفرص التي تتيح التطوير المهني للمدرسين على أساس مبدأ تعلم النظراء
 - إتاحة ظروف العمل التي تكفل الأجر العادل والحوافز التي تؤدي إلى تحسين الأداء مع إتاحة الوقت الكافي لممارسة العمل التعاوني
 - تحسين آليات التدريب التي تضم إجراءات واضحة وشاملة للتقييم بحيث تولى الاعتبار للقدرة على ترجمة المعارف إلى ممارسات تدريسية جيدة وتؤدي إلى تعزيز الالتزام بإزاء العمل
 - تعزيز اتباع حزمة تعليمية تستند إلى الأداء بحيث تتيح التقدّم عبر السلم المهني وتلقّي زيادات في الأجر دون ترك حجرة الدراسة
 - وضع المبادئ التوجيهية للتقييم وللمعايير التي تُفهم على أنها أهداف أو غايات الحد الأدنى، وبحيث توجه وتُرشد الممارسات التدريسية، ويتم ذلك بالتعاون مع المدرسين من أجل المساهمة في وضع آليات للمساءلة تتسم بمزيد من الإنصاف والقدرة الكافية على التواءم مع السياقات المختلفة

هاء - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التعليم: من السياسات المتعلقة بالإتاحة والتواصل إلى الدمج الكامل ضمن ممارسات التدريس

- ٥١ - ينبغي لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم أن يساعد على خلق ظروف تدريسية أفضل بغية تحسين النتائج التعليمية المتحصلة، وهو ما يفهم في إطار العلاقة

مع الحصيلة المعرفية لمحتويات المنهج من ناحية وتنمية القدرات والمهارات التي لا غنى عنها من ناحية أخرى بالنسبة لمجتمع المعرفة وللقدرات اللازم توافرها في القرن الواحد والعشرين.

٥٢ - وفيما تمضي البلدان قُدماً إلى التجديد باستمرار في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يستلزم الأمر بذل جهود جادة ومنهجية وفعّالة من أجل رصد وتقييم استخدامها في دعم التعلّم العملي، ومن ثم يحتاج الأمر إلى تخصيص الوقت والموارد وبما يتيح النظر في التدخلات التي ثبت نجاحها وفي أسباب هذا النجاح فضلاً عما يتصل بها من الاستراتيجيات والموارد والأثر.

٥٣ - ولفهم ومعالجة تعقيدات الهوة الرقمية علينا أن ندرك أن أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتم نصبها في منطقة تتسم بأنها تفتقر بشدة إلى عنصر التكافؤ من الناحية الهيكلية. ومن ثم فبغير توجيه من جانب السياسة العامة فإن النفاذ إلى السوق لن يؤدي سوى إلى تفاقم هذه الفروقات بل وإلى عدم التكافؤ في بناء القدرات.

٥٤ - إن مجرد إتاحة سُبُل الوصول إلى التكنولوجيا لا يعني بحد ذاته أن البشر سوف يستخدمونها. تلك هي فقط الخطوة الأولى لأننا نعرف أن تواتر وطرائق التعرّض في هذا المضمار هي العوامل الحاسمة التي تحدّد كيفية انتفاع الطلاب منها.

٥٥ - ولا بد لتصميم التدخلات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن يتوخّى الهدف الرئيسي - وإن لم يكن الوحيد - الذي يتمثّل في تحسين التعلّم. وعلى ذلك فالأهداف الأخرى لتلك التدخلات لا بد وأن تكون واضحة، ومن ذلك مثلاً: ردم الهوة الرقمية وزيادة دافعية ومشاركة الطلاب، وتحسين إجراءات الإدارة وصنع القرار، وتخفيف العبء الإداري عن كاهل المدرسين، وتحسين أوجه الكفاءة المتصلة بإنتاجية العمل، وتوسيع فرص التعلّم التي تتجاوز الحدود الجغرافية.

٥٦ - التوصيات:

- النظر في دمج أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن نطاق التعليم كجزء من البرامج والسياسات الحكومية التي تشمل جميع المتغيّرات ذات الصلة وبما يتجاوز توزيع المعدات وكفالة التواصل
- التشجيع على تشكيل تحالفات بين القطاعين العام والخاص من أجل إتاحة سياسات ديناميكية تكفل إقامة وصيانة وتحديث الهياكل الأساسية والمعدات (المعدات الحاسوبية والبرمجيات الأصلية وإمكانية التواصل)

- إدراج التدريب على الاستخدام التربوي لأدوات تكنولوجيا المعلومات ضمن الإعداد الاستهلاكي للمعلمين وأيضاً في تدريب المعلمين أثناء الخدمة
- خلق الفرص في المدرسة أمام الطلاب وأولياء أمورهم بحيث يتاح لهم الوصول إلى شبكة الإنترنت وغيرها من الموارد ذات الصلة
- كفاءة إتاحة الموارد التعليمية الرقمية وغير الرقمية التي تتلاءم مع المنهج الدراسي
- تحسين الاستخدامات المتصلة بالنظام والإدارة المدرسية: سُبُل ونظم لدعم التدريس ونظم للتسجيل للانخراط في المقررات التعليمية وعمليات متابعة ورصد وتقييم التعلم
- الوصل بين جهود البلدان والمنظمات الإقليمية والدولية المختلفة من أجل تبني مبادرات تدريسية مبتكرة وإجراء البحوث التي تكفل توليد المعارف والتعلم من التجربة

واو - تحقيق التوازن بين جداول أعمال الوكالات الدولية والحكومات باعتبار ذلك عاملاً من عوامل التمكين

٥٧ - تضم المنطقة العديد من الغايات والمشاريع والبرامج الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية التي تستهدف تعزيز التطوير التعليمي. وينبغي للمنظمات المتعاونة أن تتفق على المواضيع وجداول الأعمال الاستراتيجية الكفيلة بالتعجيل بإنجاز هدف إتاحة التعليم للجميع وتحقيق الغايات الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ مع خلق الظروف المناسبة لإبرام اتفاقات فيما بينها وكذلك مع بلدان في المنطقة فيما يتصل بالمهام التي سوف تنشأ بعد عام ٢٠١٥.

٥٨ - ومن أجل التعجيل بتحقيق أهداف إتاحة التعليم للجميع والغايات الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ وما بعده، يتوجب على جميع الوكالات أن تبذل جهوداً تقنية لمساعدة وموازرة نظم الدعم التي تحتاجها النظم التعليمية في المنطقة، بما في ذلك المدارس والمناهج والمعلمون والمعلومات والمؤشرات، وبرامج وسياسات التقييم والدعم، والتحالفات والاتلافات والتشريعات وما إلى ذلك بسبيل. وهذا سوف يفيد مختلف البرامج والغايات التي تتبناها جميع الوكالات المعنية كما يفيد فضلاً عن ذلك التقدم التعليمي لكل بلد بغير استثناء طبقاً لاحتياجاته.

٥٩ - التوصيات:

(أ) توجيه العمل المشترك الذي تضطلع به الوكالات نحو تحسين نظم الدعم لصالح النظام التعليمي من خلال تنفيذ ما يلي: إجراء تحليلات وتقييمات واقفية ووضع

وتنفيذ البرامج والسياسات وتفعيل عمليات اعتماد المؤهلات وإقرار الحوافز والإعانات الهادفة ومباشرة عمليات الرصد والتقييم بين أنشطة أخرى؛

(ب) تنفيذ المساعدات التقنية باتباع نهج يأخذ في اعتباره ما يلي:

- المحتويات والممارسات بحيث تصبح المناهج وطرائق التدريس متوائمة على نحو وثيق مع السياقات الوطنية والإقليمية للطلاب وأولياء الأمور والمجتمعات المحلية مع الأخذ في الاعتبار احتياجات التعلم للقرن الواحد والعشرين
- المدرسون ودورهم في التغيير التعليمي بحيث يستجيبون لتلبية احتياجات التعلم لدى التلاميذ من خلال التدريب والأداء المتعمق خلال الخدمة وخاصة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة ابتكارية
- المدارس وسياقها وبيئتها بحيث تصبح مراكز للمجتمع المحلي تتيح بنجاح التصدي للاحتياجات التعليمية والظواهر الناشئة، ومنها مثلاً حالات العنف الذي يمكن أن يحدث في المدارس إضافة إلى فضّ المنازعات واتقاء حدوث الكوارث والاستجابة إزاءها
- إدارة وتخطيط النظم التعليمية بما يكفل الإفادة القصوى من الموارد وكفاءة الاستثمار وإقرار عناصر المساءلة الواجبة على الأصعدة كافة
- إقرار المسؤولية الاجتماعية بما يشجّع على المشاركة الفعّالة للمجتمع والشركاء الجدد الذين يبدون اهتماماً أصيلاً في التقدم التعليمي، ومنهم مثلاً المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والمؤسسات والمجتمعات المحلية، والاتحادات والأفراد، وبحيث يتسنى لهؤلاء الشركاء أن يقدموا مساهماتهم المتواصلة من أجل النهوض بالتعليم.